





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال السيد الشريف المرتضى (رحمه الله) في كتاب الغرر الدرر في  
اجوبة المسائل السالرية ١ :

مسألة :

ما القول فيما يخبر به المنجمون من وقوع حوادث ويضيفون ذلك الى  
تأثيرات النجوم ؟ وما المانع من أن تؤثر الكواكب على حد تأثير الشمس  
الادمة فينا ؟ وان كان تأثير الكواكب مستحيلا ، فما المانع من أن تكون التأثيرات  
من فعل الله تعالى بمجرى العادة عند طلوع هذه الكواكب أو انتقالها ؟  
فلينعم ببيان ذلك ، فان الانفس اليه متشوقة . وكيف تقول ان المنجمين  
حادسون ؟ مع أنه لا يفسد من أقوالهم الا القليل ، حتى أنهم يخبرون بالكسوف  
ووقته ومقداره ، فلا تكون الا على ما أخبروا به ، فأى فرق بين اخبارهم بحصول

---

(١) أورد المسألة بتمامها في البحار ٥٨ / ٢٨٢ - ٢٩٠ وبعضها في فرج المهموم

ص ٤١ .

هذا التأثير في هذا الجسم ؟ وبين حصول تأثيرها في أجسامنا .

### الجواب :

اعلم أن المنجمين يذهبون الى أن الكواكب تفعل في الارض ومن عليها أفعالا يسندونها الى طباعها، وما فيهم أحد يذهب الى أن الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل عند قرب بعضها من بعض أو بعده أفعالا، من غير أن يكون للكواكب أنفسها تأثير في ذلك .

ومن ادعى هذا المذهب الان منهم ، فهو قائل بخلاف ما ذهبت القدماء في ذلك ، ومتجمل بهذا المذهب عند أهل الاسلام ، ومتقرب اليهم باظهاره . وليس هذا بقول لاحد ممن تقدم ، وكان الذي كان يجوز أن يكون صحيحاً -- وان دل الدليل على فسادہ -- لا يذهبون اليه، وانما يذهبون الى المحال الذي لا يمكن صحته .

وقد فرغ المتكلمون من الكلام في أن الكواكب لا يجوز أن تكون فينا فاعلة .

وتكلمنا نحن أيضاً في مواضع على ذلك ، وبيننا بطلان الطبائع الذي<sup>١</sup> يهذون بذكرها وازضافة الافعال اليها، وبيننا أن الفاعل لا بد أن يكون حياً قادراً. وقد علمنا أن الكواكب ليست بهذه الصفة ، وكيف تفعل وما يصحح الافعال مفقود فيها ، وقد سطر المتكلمون طرقاً كثيرة في أنها ليست بحية ولا قادرة أكثرها معترض .

وأشف ما قيل في ذلك : ان الحياة معلوم<sup>٢</sup> أن الحرارة الشديدة كحرارة

---

(١) كذا في النسخة ، وفي البحار : الذين ، والظاهر : التي .

(٢) ظ : معلومة .

النار تنفيها ولا تثبت معها ، ومعلوم أن حرارة الشمس أشد وأقوى من حرارة النار بكثير ، لان الذي يصل اليها على بعد المسافة من حرارة الشمس بشعاعها يماثل أو يزيد على حرارة النار، وما كان بهذه الصفة من الحرارة يستحيل كونه حياً .

وأقوى من ذلك كله في نفي كون الفلك وما فيه من شمس وقمر وكوكب أحياء ، السمع والاجماع ، وأنه لا خلاف بين المسلمين في ارتفاع الحياة عن الفلك وما يشتمل عليه من الكواكب، وأنها مسخرة مدبرة مصرفة، وذلك معلوم من دين رسول الله صلى الله عليه وآله ضرورة .

وإذا قطعنا على نفي الحياة والقدرة عن الكواكب ، فكيف تكون فاعلة ؟ وعلى اننا قد سلمنا لهم استظهاراً في الحجة أنها قادرة .

قلنا: ان الجسم وان كان قادراً، فانه لايجوز أن يفعل في غيره الا على سبيل التوليد ، ولا بد من وصلة بين الفاعل والمفعول فيه . والكواكب غير مماسة لنا ولا وصلة بينها وبيننا ، فكيف تكون فاعلة فينا .

فان ادعي أن الوصلة بيننا هي الهواء، فالهواء أولاً لايجوز أن يكون آلة في الحركات الشديدة وحمل الاثقال، ثم لو كان الهواء آلة (تحركنا بها الكواكب، لوجب أن نحس بذلك ، ونعلم أن الهواء يحركنا ويصرفنا ، كما نعلم في غيرنا من الاجسام اذا حر كناه بآلة .

على أن في الحوادث الحادثة فينا ما لايجوز أن يفعل بآلة ولا يتولد عن سبب كالارادات والاعتقادات وأشياء كثيرة .

فكيف فعلت الكواكب ذلك فينا؟ وهي لاتصح أن تكون مخترعة للافعال، لان الجسم لايجوز أن يكون قادراً الا بقدرة، والقدرة لانجوز لامر يرجع الى نوعها أن تخترع بها الافعال .

فأما الادمه فليست تؤثرها الشمس على الحقيقة في وجوهنا وأبداننا ، وانما الله تعالى هو المؤثر لها وفاعلها بتوسط حرارة الشمس ، كما أنه تعالى هو المحرق على الحقيقة بحرارة النار، والهاشم لما يهشمه الحجر بثقله ، وحرارة الشمس مسودة للاجسام من جهة معقولة مفهومة ، كما أن النار تحرق الاجسام على وجه معقول .

فأي تأثير للكواكب فينا يجري هذا المجرى في تمييزه والعلم بصحته ؟  
فليشر اليه فان ذلك مما لا قدرة عليه .

ومما يمكن أن يعتمد في ابطال أن تكون الكواكب فاعلة ومصرفة لنا ، أن ذلك يقتضي سقوط الامر والنهي والذم عنا، ونكون مقدورين في كل اساءة تقع منا ، ونجنيتها بأيدينا وغير مشكورين على شيء من الاحسان والافضال ، وكل شيء نفسد به قول المجبرة فهو مفسد لهذا المذهب .

وأما الوجه الاخر: وهو أن يكون الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل أفعالا مخصوصة عند طلوع الكواكب أو غروبه واتصاله أو مفارقه .

وقد بينا أن ذلك ليس بمذهب المنجمين البتة، وانما يتجملون الان بالتظاهر به ، وأنه قد كان جائزاً أن يجري الله تعالى العادة بذلك ، لكن لا طريق الى العلم بأن ذلك قد وقع وثبت .

ومن أين لنا بأن الله تعالى قد أجرى العادة ، بأن يكون زحل أو المريخ اذا كان في درجة الطالع كان نحساً ، وأن المشتري اذا كان كذلك كان سعداً .  
وأي سمع مقطوع به جاء بذلك؟ وأي نبي خبره واستفيد من جهته؟ فان عولوا في ذلك على التجربة، بأنا جربنا ذلك ومن كان قبلنا، فوجدناه على هذه الصفة ، واذا لم يكن موجباً وجب أن يكون معتاداً .

---

(١) في البحار : ونكون معذورين .

قلنا : ومن سلم لكم صحة هذه التجربة وانتظامها واطرادها ، وقد رأينا خطأكم أكثر من صوابكم فيها ، وصدقكم أقل من كذبكم ، فألا نسبتم الصحة اذا اتفقت منكم الى الاتفاق الذي يقع من المخمن والمرجم . فقد رأينا من يصيب من هؤلاء أكثر ممن يخطئ ، وهو على غير أصل معتمد ولا قاعدة صحيحة .

فاذا قلتم : سبب خطأ المنجم زلل دخل عليه في أخذ الطالع أو تسير الكواكب .

قلنا: ولم لا كانت اصابته سببها التخمين، وانما كان يصح لكم هذا التأويل والتخريج لو كان على صحة أحكام النجوم دليل قاطع هو غير اصابة المنجم .  
فأما اذا كان دليل صحة الاحكام الاصابة ، فألا كان دليل فسادها الخطأ فما أحدهما في المقابلة الاكصاحبه .

ومما أفحم<sup>١</sup> به القائلون بصحة الاحكام ولم يتحصل منهم عنه جواب ، ان قيل لهم في شيء بعينه : خذوا الطالع واحكموا هل يؤخذ أو يترك، فان حكموا اما بالاختذ أو التترك خو لفوا وفعل خلاف ما خبروا به، وقد أعضلتهم هذه المسألة واعتذروا عنها بأعذار ملفقة لا يخفى على عاقل سمعها بعدها من الصواب .

فقالوا في هذه المسألة : يجب أن يكتب هذا المبتلى بها ما يريد أن يفعل أو يخبر به غيره فانا نخرج ما قد عزم عليه من أحد الامرين .

وهذا التعليل منهم باطل، لانهم اذا كان النظر في النجوم يدل على جميع الكائنات التي من جملتها ما يختاره أحدنا من أخذ هذا الشيء أو تركه .

فأي فرق بين أن يطوي ذلك فلا يخبر به ولا يكتبه حتى يقول المنجم ماعنده،

---

(١) أفحمه : أسكته بالحجة .

وبين أن يخبر به ويكتبه قبل ذلك .

وانما فزعوا الى الكتابة وما يجري مجراها ، حتى لا يخالف المنجم فيما يذكره ويحكم به من أخذ أو ترك . ولو كانت الاحكام صحيحة وفيها دلالة على الكائنات ، لوجب أن يعرف المنجم ما اختاره من أحد الامرين على كل حال . ولو نزلنا تحت حكمهم وكتبنا ما نريد أن نفعله ، لما وجدنا اصابتهم في ذلك الا أقل من خطائهم، ولم يزدوا فيه على ما يفعله المخمن المرجم من غير نظر في طالع ولا غارب ، ولا رجوع الى أصل، والا فالبلوى بيننا وبينهم<sup>١</sup> . وكان بعض الرؤساء بل الوزراء ممن كان فاضلا في الادب والكتابة ومشغولاً بالنجوم عاملاً عليها، قال لي يوماً وقد جرى حديث يتعلق بأحكام النجوم ورأى من مخائلي التعجب ممن يتشاغل بذلك ويفني زمانه فيه : أريد أن أسألك عن شيء في نفسي .

فقلت : سل عما بدالك .

قال: أريد أن تعرفني هل بلغ بك التكذيب بأحكام النجوم الى أن لا تختار يوماً لسفر ولبس ثوب جديد وتوجه في حاجة .

فقلت: قد بلغت الى ذلك - والحمد لله - وزيادة عليه، وما في داري تقويم ولا أنظر فيه ، وما رأيت مع ذلك الا خيراً .

ثم أقبلت عليه فقلت : ندع ما يدل على بطلان أحكام النجوم مما يحتاج الى ظن دقيق ورؤية طويلة، وما هنا شيء قريب لا يخفى على أحد ممن علت طبقته في الفهم أو انخفضت .

خبرني لو فرضنا جادة مسلوكة وطريقاً يمشي فيه الناس ليلاً ونهاراً ، وفي محجته آبار متقاربة، وبين بعضها وبعض طريق يحتاج سالكه الى تأمل وتوقف

---

(١) خ ل : بينكم .



حتى يتخلص من السقوط في بعض تلك الابار .

هل يجوز أن يكون سلامة من يمشي في هذا الطريق من العميان ، كسلامة من يمشي فيه من البصراء ؟ وقد فرضنا أنه لا يخلو طرفة عين من المشاة فيه بصراء وعميان .

وهل يجوز أن يكون عطب البصراء يقارب عطب العميان؟ أو سلامة العميان مقارنة لسلامة البصراء ؟

قال : هذا ممكنا لايجوز ، بل الواجب أن تكون سلامة البصراء أكثر من سلامة العميان ، ولا يجوز في مثل هذا التقارب .

فقلت : اذا كان هذا محالاً فأحيلوا نظيره ومما لا فرق بينه وبينه ، وأنتم تجيزون شبيه ما ذكرناه وعديله ، لان البصراء هم الذين يعرفون أحكام النجوم ، ويميزون سعدا ونحسها ، ويتوقون بهذه المعرفة مضار الزمان ويتخطونها ، ويعتمدون منافعه ويقصدونها .

ومثال العميان كل من لا يحسن تعلم النجوم ، ولا يلتفت اليه من الفهماء والفقهاء وأهل الديانات والعبادات ثم سائر العوام والاعراب والاكراد ، وهم أضعاف أضعاف من يراعي عدد النجوم .

ومثال الطريق الذي فيه الابار، الزمان الذي يمضي عليه الخلق أجمعون . ومثال آباره مصائبه ونوائبه ومحنه .

وقد كان يجب لو صح العلم بالنجوم وأحكامها ، أن تكون سلامة المنجمين أكثر ومصائبهم أقل ، لانهم يتوقون المحن لعلمهم بها قبل كونها ، وتكون محن كل من ذكرناه من الطبقات الكثيرة أوفر وأظهر ، حتى تكون السلامة هي الطريقة<sup>١</sup> الغريبة .

---

(١) في البحار : الطريقة .

وقد علمنا خلاف ذلك ، وأن السلامة أو المحن في الجميع متقاربة غير متفاوتة .

فقال : ربما اتفق مثل ذلك .

فقلت له : فيجب أن نصدق من خبرنا في ذلك الطريق السلوك السذي فرضناه، بأن سلامة العميان كسلامة البصراء، ونقول : لعل ذلك اتفق وبعد ، فإن الاتفاق لا يستمر بل ينقطع . وهذا الذي ذكرناه مستمر غير منقطع . فلم يكن عنده عذر صحيح .

ومما يفسد مذهب المنجمين ، ويدل على [أن] ما لعله يتفق لهم من الاصابة على غير أصل ، أنا قد شاهدنا جماعة من الزرايين الذين لا يعرفون شيئاً من علم النجوم ولا نظروا قط في شيء منه ، يصيبون فيما يحكمون به اصابات مستطرفة . وقد كان المعروف بـ «الشعراني» الذي شاهدناه ، وهو لا يحسن أن يأخذ الاسطرلاب للطالع ، ولا نظر قط في زيج ولا تقويم ، غير أنه زكي<sup>٢</sup> حاضر الجواب ، فطن بالزرق معروف به كثير الاصابة وبلوغ الغاية فيما يخرج من الاسرار .

ولقد اجتمع يوماً بين يدي جماعة كانوا عندي ، وكنا قد اعتزمننا جهة نقصدها لبعض الاغراض ، فسأله أحدنا عما نحن بصدده ، فابتدأه من غير أخذ طالع ولا نظر في تقويم ، فأخبرنا بالجهة التي أردنا قصدها ، ثم عدل الى كل واحد من الجماعة ، فأخبره عن كثير من تفصيل أمره وأغراضه .

حتى قال لاحدهم : وأنت من بين الجماعة قد وعدك واعد بشيء يوصله اليك ، وقلبك به متعلق ، وفي كمك شيء مما يدل على هذا ، وقد انقضت حاجتك وانتجزت ، وجذب يده الى كمه فاستخرج مافيه ، فاستحيى ذلك الرجل ووجم

---

(١) الزيادة من البحار .

(٢) كذا في النسخة والبحار ، والظاهر : ذكي .

ومنع من الوقوف على ما في كفه بجهد ، فلم ينفعه ذلك ، وأعان الحاضرون على اخراج ما في كفه لما أحسوا بالاصابة من الزرق ، فأخرج من كفه رقايع كثيرة في جملتها صك على دار الضرب بصلته<sup>١</sup> من خليفة الوزراء في ذلك الوقت .

فعبجينا مما اتفق من اصابته مع بعده من صناعة النجوم .

وكان لنا صديق يقول أبداً : من أدل دليل على بطلان أحكام النجوم اصابة الشعراني .

وجرى يوماً مع من يتعاطى علم النجوم هذا الحديث ، فقال : عند المنجمين أن السبب في اصابة من لا يعلم شيئاً من علم النجوم ، أن مولده وما يتولاه ويقتضيه كواكبه اقضى له ذلك .

فقلت له : لعل بطليموس وكل عالم من عامة<sup>٢</sup> المنجمين ومصيب في أحكامه عليها انما سبب اصابته مولده وما يقتضيه كواكبه من غير علم ولا فهم ، فلا يجب أن يستدل بالاصابة على العلم ، اذ كانت تقع من جاهل ويكون سببها المولد . واذا كانت الاصابة بالمواليد ، فالنظر في علم النجوم عبث ولعب لا يحتاج اليه ، لان المولد ان اقضى الاصابة أو الخطأ ، فالتعلم لا ينفع وتركه لا يضر . وهذه علة تسري الى كل صنعة حتى يلزم أن يكون كل شاعر مفلق وصانع حاذق وناسج للديباج مونق ، لا علم له بتلك الصناعة ، وانما اتفقت الصنعة بغير علم لما تقتضيه كواكب مولده ، وما يلزم على هذا من الجهالات لا يحصى . واعلم أن التعب بعلم مراكز الكواكب وأبعادها وأشكالها وتسيراتها متى لم يكن ثمرته العلم بالاحكام والاطلاع على الحوادث قبل كونها لا معنى له ولا

(١) في البحار : صلة .

(٢) خ ل علماء .

غرض فيه ، لانه لا فائدة في أن يعلم ذلك كله ويختص نفس العلم به .  
وما يجري الاطلاع على ذلك اذا لم تتعد المعرفة الى العلم بالاحكام الا  
مجرى العلم بعدد الحصى وكيل النوى ، ومعرفة أطوال الجبال وأوزانها .  
وكما أن العناء في تعرف ذلك عبث وسفه لا يجدي نفعاً ، فكذلك العلم  
بشكل الفلك وتسيرات كواكبها وأبعادها ، والمعرفة بزمان قطع كل كوكب  
للفلك وتفاصيلها فيه .

وما شقي القوم بهذا الشأن وأفنوا أعمارهم الالتقديرهم أنه يفضي الى معرفة  
الاحكام .

فلا تغتر بقول من يقول منهم: اننا ننظر في ذلك لشرف نفوسنا بعلم الهيئة،  
ولطيف ما فيها من الاعاجيب، فان ذلك تجمل منهم وتقرب الى أهل الاسلام.  
ولولا أن غرضهم معرفة الاحكام ، لما تعنوا بشيء من ذلك كله، ولا كانت  
فيه فائدة ولا منه عائدة .

ومن أدل الدليل على بطلان أحكام النجوم، أنا قد علمنا أن من جملة معجزات  
الانبياء عليهم السلام الاخبار عن الغيوب ، وعد ذلك خارقاً للعادات ، كاحياء  
الميت وابراه الاكمه والابرص . ولو كان العلم بما يحدث طريقاً نجومياً ، لم  
يكن ما ذكرناه معجزاً ولا خارقاً للعادة .

وكيف يشتبه على مسلم بطلان أحكام النجوم؟ وقد أجمع المسلمون قديماً  
وحديثاً على تكذيب المنجمين ، والشهادة بفساد مذاهبهم وبطلان أحكامهم .  
ومعلوم من دين الرسول صلى الله عليه وآله ضرورة التكذيب بما يدعيه المنجمون  
والازراء عليهم والتعجيز لهم .

وفي الروايات عنه عليه السلام من ذلك ما لا يحصى كثرة. وكذا عن علماء  
أهل بيته عليهم السلام وخيار أصحابه ، فما زالوا يبرؤن من مذاهب المنجمين،

ويعدونها ضلالا ومحالا .

وما اشتهر هذه الشهرة في دين الاسلام كيف يغتر بخلافه منتسب الى الملة  
ومصل الى القبلة .

فاما اصابتهم في الاخبار عن الكسوفات ، وما مضى في أثناء المسألة من  
طلب الفرق بين ذلك ، وبين سائر ما يخبرون به من تأثيرات الكواكب في  
أجسامنا ، فالفرق بين الامرين أن الكسوفات واقتراانات الكواكب وانفصالها  
طريقه الحساب وتسير الكواكب ، وله أصول صحيحة وقواعد سديدة .  
وليس كذلك ما يدعونه من تأثيرات الكواكب في الخير والشر والنفع  
والضرر .

ولولم يكن في الفرق بين الامرين الا الاصابة الدائمة المتصلة في الكسوفات  
وما يجري مجراها ، فلا يكاد يبين فيها خطأ البتة ، وأن الخطأ المعهود الدائم  
انما هو في الاحكام الباقية ، حتى أن الصواب هو العزيز فيها ، وما يتفق لعله  
فيها من الاصابة قد يتفق من المخمن أكثر منه ، فحمل أحد الامرين على الآخر  
بهت وقلة دين .

انتهى كلامه قدس الله أسرارہ .

\* \* \*

ثم ذكر الناسخ كلاماً آخر للسيد في مسألة النجوم قال : ومن المناسب أن  
نضم مع ما ذكر في هذا المقام جواباً آخر للسيد (رحمه الله) يتعلق بهذا المرام ،  
بنقل بعض الاعلام عن السيد ابن طاووس (رحمه الله) عنه أنه كتب في أجوبة  
بعض ما سئل عنه ، ليكون الناظر على بصيرة ، وهذا كلامه :

قلنا : ان الذي جاء بعلم النجوم من الانبياء هو ادريس عليه السلام ، وانما

---

(١) هو العلامة المجلسي في البحار ٥٨ / ٢٨٩ .

علم من جهته على الحد الذي ذكرناه ، ونعلم أنه لا يجوز كونها دلالة الا على هذا الوجه فقط، لان الشيء انما يدل على هذا الحد، أو على الوجه الذي يدل الدليل العقلي عليه .

وقد بينا تعذر ذلك في النجوم ، فلم يبق الا ما ذكرناه .  
والقطع على أن كيفية دلالتها معلوم الان غير ممكن ، لان شريعة ادريس عليه السلام وما علم من قبله كالمندرس ، فلا نعلم الحال فيه .

فان كان بعض تلك العلوم قد بقي محفوظاً عند قوم تناقلوه وتداولوه ، لم نمنع أن يكون معلوماً لهم اذا اتصل التواتر .

وان لم يكن كذلك، لم نمنع أن يكون العلم به، وان بطل وزال أن يكون امارة يقتضي غالب الظن عند كثير منهم .

وهذا هو الاقرب فيما يتمسك به أهل النجوم ، لانهم اذا تدبرت أحوالهم وجدتهم غير واثقين بما يحكمون ، وانما يتقدم أحدهم في ذلك العلم ، كتقدم الطبيب في الطب، فكما أن علوم الطب مبنية على الامارات التي تقتضيها التجارب وغالب الظن، فكذلك القول في علم النجوم، الا في أمور مخصوصة يمكن أن يعلم بضروب من الاخبار . انتهى .